وقوله واسم الفاعل نحو عيشة راضية اى راض صاحبها وان الظاهر فى
اسناد راضية الى الضمير لا انه اسناد راضية الى عيشة لان المجاز
العقلى لا يكون بين المبتدا والخبر اذا جعلت عيشة مبتدا سوغ الابتدا
له وصف مقدر وراضية هو الخبر ولا بين المنعوت والنعت اذا
جعلت عيشة خبر مبتدا محذوف وراضية نعت لان الاسناد فيما
ذكرنا واسطة لا حقيقة ولا مجاز كما هو مذهب ... التابع له
المص وكذا يقال فيما يأتى قوله واسم المفعول نحو سيل مفعم بفتح
العين فان السيل مفعم بكسر العين اى مالئ لا مفعم بفتحها اى
مملوء يقال افعم الاناء ... الاناء ملأته وقوله والصفة المشبهة
نحو زيد حسن فى مقام افادة حسن الوجه فاسناد الحسن الى
ضمير زيد من اسناد الشئ الى غير من هو قام به اذ هو قائم بالوجه
وقوله واسم التفضيل نحو زيد احسن منك وهو على وزان ما قبله
وقوله والظرف نحو اعندك زيد فاسناد الظرف الذى فيه معنى
الفعل وهو الاستقرار الى زيد من قبيل اسناد الشئ الى غير
ما هو له اذ حقه ان يسند لمادة زيد لا الى زيد وقوله والجار
والمجرور نحو افى الدار زيد اى ما وها على نمط ما قبله قوله
دخل بالكاف اسم الفعل الخ ودخل به ايضا امثلة المبالغة ان
لم تدخلها فى اسم الفاعل قوله اسم الفعل وذلك نحو هيهات دلال
وصه زيد الشمال وقوله واسم المصدر نحو الصلاة سلام والسلام
صلاة ونحو المنسوب نحو احسنك هيمى واما امثلة المبالغة فهى
داخلة فى اسم الفاعل نحو حسبك ضراب بالسيوف وقدك
قداد للالوف قوله وانه هو الذى يتضمن معنى الفعل اى وانما كان الظرف
المستقر متضمنا معنى الفعل لاستقرار معنى العامل فيه اى فهم منه
لا ان كان لغوا واعلم ان كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان
لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون الا
خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون الا واجب
الحذف او خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه او جائزه
نحو زيد على الفرس اى راكب وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو
ما متعلقه خاص ويسمى اللغو لغوا لخلوه من الضمير والمتعلق
والمستقر مستقرا اى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه قوله الشئ اى الى غير شئ
اى الى

٢٦

اى الى غير لفظ وقول المص هو له اى لمعنى ذلك اللفظ اى ان مدلول
الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك
اللفظ اه قوله وانما افرد الضمير اى وانما افرد المص الضمير فى قوله
الى غير ما هو له لان العطف باو وفى قوله هو اسناد الفعل او ما فى
معناه بحيث لم يؤد الى افراد الضمير بما ذكر مع الضمير عائدا على
متعدد ولانه مع العطف باو لا يحتاج لذلك سواء كانت للابهام او
التنويع كما هنا وذلك لان او لاحد الشيئين او الاشياء والاحد
مفرد لكن صرح فى المغنى بان الآبدى نص على ان حكم او التى
للتنويع حكم الواو فى وجوب المطابقة قال وهو الحق وح
فكان الاولى التثنية ان لم يكن هو اى ما ذكر من الفعل او معناه
قوله لا بد من معرفة حقيقته لئلا يتوهم ان الفعل فى المجاز العقلى
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد
حقيقة فمعرفة فاعله او مفعوله الذى اسند اليه يكون الاسناد
حقيقة اما ظاهرة واما خفية كما يأتى فى كلام المحشى وقوله سواء
اسند اليهما كما انبت الربيع البقل لان الاصل انبت الله البقل
بالربيع وان الربيع سبب عادى فان الحقيقة فيه اسناد انبت
بالفعل اه تنبيه اعلم ان المجاز العقلى عند الشيخ عبد القاهر
تارة يكون له حقيقة نحو انبت الربيع البقل فان حقيقته انبت
الله البقل وتارة لا يكون له حقيقة اى فاعل حقيقى نحو اقدمنى
بلدك حق لى على فلان فالاقدام ليس له فاعل حقيقى يكون الاسناد
له حقيقة اذ هو امر اعتبارى بخلاف قدوم اللازم فان له فاعلا
حقيقيا لان القدوم امر موجود فلا بد له من موجد فتقول قدمت
بلدك لاجل حق لى على فلان اه قوله فما ربحت تجارتهم اى
فالتجارة لما كانت سببا للربح اسند اليها مجازا من باب الاسناد
للسبب والرابح حقيقة اربابها وانما كان الفاعل الحقيقى هنا ظاهرا
بسبب عرف الاستعمال لان عرف اهل اللغة اذا قصدوا الاستعمال
الحقيقى اضافوا الربح للتجار لا للتجارة اه قوله واما خفية اى للكثرة
الاسناد الى الفاعل المجازى وترك الاستعمال الاسناد الى الفاعل الحقيقى

٢ اى فاعل يكون الاسناد له حقيقة نحو ...

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)